المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
- قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

Royaume du Maroc
Direction du Budget DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 4

1. تقديم موجز للاستراتيجية 5

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 11

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج 13

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 16

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 22

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 24

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 31

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 32

الجزء الثاني : تقديم البرامج 35

برنامج 408 : برنامج الطرق 36

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 36

2. مسؤول البرنامج 37

3. المتدخلين في القيادة 37

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 38

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري 43

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 43

2. مسؤول البرنامج 44

3. المتدخلين في القيادة 44

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 44

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية 52

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des finances
Direction du Budget DB3/DSI

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 52
2. مسؤول البرنامج..... 53
3. المتدخلين في القيادة..... 53
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 53
برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية..... 59
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 59
2. مسؤول البرنامج..... 60
3. المتدخلين في القيادة..... 60
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 60
برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية..... 64
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 64
2. مسؤول البرنامج..... 64
3. المتدخلين في القيادة..... 64
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 65
برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه..... 66
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 66
2. مسؤول البرنامج..... 67
3. المتدخلين في القيادة..... 67
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 68
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 72
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 73
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 73
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 75
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 76

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 77

Royaume du Maroc ★ Ministère de l'Economie et des Finances ★ Direction du Budget DB3/DSI

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تعد وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء من بين أهم الفاعلين الاقتصاديين للبلاد، حيت تساهم في الإقلاع الإقتصادي للمملكة من خلال الإستراتيجيات الإستباقية التي تنفذها في إطار مهامها.

ولتعزيز هذا الدور، وجب تكثيف الجهود لرفع التحديات التي تواجه القطاع خاصة فيما يتعلق ب:

- المشاركة في تحقيق نمو قوي ومستدام مع المساواة بين المناطق؛
- حماية وتعزيز رصيد البنيات التحتية للنقل؛
- اعتماد رؤية شاملة ومتكاملة لأنظمة النقل والخدمات اللوجستيكية؛
- فعالية الخدمات العامة.

وفي هذا السياق، وضعت الوزارة إطارا استراتيجيا جديدا للفترة الممتدة بين2017 و2021 يتوافق بحزم مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي يعكس السياسة العامة للحكومة في مجالات تدخل الوزارة.

وتتمحور هذه الإستراتيجية حول أربعة توجهات إستراتيجية تغطي العديد من الجوانب المتعلقة بالقدرة التنافسية والتنمية البشرية والإصلاحات المؤسساتية والإدارية.

كما تم ربط هذه التوجهات المحددة بأهداف إستراتيجية على النحو التالي:

❋التوجه 1: المساهمة في نمو قوي وشامل ومنصف ومستدام من خلال العمل على رفع تنافسية الإقتصاد الوطني

- الهدف 1: تطوير البنى التحتية القادرة على ضمان الإقلاع الاقتصادي؛
- الهدف 2: دعم التنمية الجهوية العادلة والشاملة التي تعزز التماسك الإجتماعي.

❋التوجه 2: الحفاظ على رصيد البنيات التحتية الوطنية وتكييفه لضمان استدامته

- الهدف 3: الحفاظ على رصيد البنيات التحتية لضمان استدامته وأداء استغلاله؛
- الهدف 4: ضمان تكييف البنيات التحتية للنقل للتغيرات المناخية.

❋التوجه 3: الانتقال إلى نظام نقل فعال وآمن ونظيف ومتعدد الوسائط وخدمات لوجستيكية متكاملة وتنافسية؛

- الهدف 5: ضمان خدمات نقل آمنة ونظيفة وشاملة وفعالة؛
- الهدف 6: تطوير النقل متعدد الوسائط وتوفير خدمات لوجستية متكاملة وتنافسية.

❋التوجه 4: انجاح تحديث الوزارة من خلال الأداء والتميز العملي

- الهدف 7: دعم الإدارة الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- الهدف 8: ضمان جودة الخدمات وتقريبها من المواطنين مع تقوية العلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين.

أهم منجزات 2019:

شهدت سنة 2019 إنجاز العديد من المشاريع والإجراءات، التي يمكن تلخيص الرئيسية منها حسب القطاع كالتالي:

- **<u>قطاع الطرق:</u>**

فيما يتعلق بالطرق السيارة، شهد هذا العام تدشين بدال "المسيرة" على مستوى الطريق السيار الرباط-القنطيرة و افتتاح باحة استراحة جديدة "عبد المومن" عند منحدر "أمسكرود" لفائدة العربات الثقيلة ومستعملي الطرق السيار لحث السائقين على التوقف للراحة ضمن إجراءات السلامة لتجنب الأخطار الناجمة عن تعطل نظام الفرملة لدى العربات الثقيلة بالمنحدر.

كما تم تسريع وتيرة الصيانة الدورية في 2019، حيث تمت صيانة ما يقارب 140 كلم من الطرق السيارة خلال هذه السنة.

وفي سياق أخر، منح البنك الأروبي للإستثمار قرضا بقيمة 75 مليون أورو للشركة الوطنية للطرق السيارة من أجل المشاركة في تمويل مشروعي تثليث الطريق السيار الدار البيضاء-برشيد والطرق المداري للدار البيضاء.

وفيما يخص الخدمات المقدمة للزبناء، فقد لعب "باس جواز" دورا حاسما في تعزيز مرونة حركة المرور والسلامة على الطرق السيارة حيث بلغ عدد المنخرطين في خدمة جواز إلى 750 ألف منخرط نهاية غشت 2019.

كما واصلت الوزارة إنجاز برنامجها الخاص بالطرق السريعة حيث يوجد في طور الإنجاز حاليا كل من الطرق السريعة التالية: تزنيت-العيون، تازة-الحسيمة، الطريق المداري لبركان، بركان- العيون وبن سليمان - بوزنقة.

وفي إطار برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي، واصلت الوزارة تنفيذ التزاماتها المدرجة في هذا البرنامج.

ووعيا منها بأهمية صيانة البنية التحتية الطرقية وضرورة الحفاظ عليها، خصصت الوزارة الموارد المالية اللازمة لهذه العملية وأعطتها الكثير من الإهتمام من خلال تنفيذ برنامجها السنوي.

وفي سياق آخر، وإدراكا منها لأهمية السلامة الطرقية، قامت الوزارة هذه السنة بتحيين الأهداف المحددة في إطار إستراتيجية السلامة الطرقية للفترة 2017-2026.

- **قطاع السكك الحديدية:**

ساهمت المشاريع السككية المندمجة والمتكاملة التي أشرف صاحب الجلالة على تدشينها من إعادة بلورة العرض التجاري وإرساء مفهوم جديد للسفر من شأنه تلبية المتطلبات المتنامية للزبناء بشكل أفضل: "البراق"، قطارات الخط "الأطلس"، القطارات الجهوية المكوكية السريعة والمحطات السككية الجديدة التي تعد مراكز للحياة متعددة الخدمات ... مكنت جميعها من توفير باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المبتكرة. أما بالنسبة للخدمات المقدمة للزبناء، فقد تم تحسين الولوجيات والاستقبال والإرشاد ووسائل الراحة والخدمات والتبضع بالمحطة وخدمة المواكبة والوصول إلى الأرصفة والإركاب ومساعدة الأشخاص من ذوي الحركية المحدودة وانتهاءا بالاستماع والشكاوى.

- **قطاع الموانئ:**

في إطار تنفيذ الاستراتيجية المينائية في أفق 2030، شهدت سنة 2019 إنهاء الأشغال المتعلقة بمشروع ميناء الصيد بالمهيريز، بغلاف مالي يبلغ 233 مليون درهم ويهدف هذا المشروع إلى تحسين ظروف عيش صيادي المنطقة وتشجيعهم على الإستقرار وتحسين ظروف عملهم، مواصلة انجاز الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بميناء الداخلة الأطلسي التي تم الشروع فيها سنة 2017، بغلاف مالي يبلغ 72,88 مليون درهم.

كما عرفت سنة 2019 كذلك، استمرار الأشغال بميناء الناظور غرب المتوسط و إنهاء الأشغال بموانئ الصيد والترفيه لطنجة وذلك ضمن برنامج إعادة التطوير المتكامل لمنطقة ميناء طنجة-المدينة.

وفيما يخص الجالية المقيمة بالخارج، فقد قدمت هذه الوزارة مساهمتها المعتادة في تنظيم وإنجاح عملية مرحبا التي سجلت عبور رقما قياسيا هذه السنة فيما يتعلق بحركة المسافرين بميناء طنجة المتوسط.

أيضا، وحسب آخر تصنيف "World Top Container Ports" للمجلة المتخصصة "Container Management" لموانئ الحاويات، فقد عزز ميناء طنجة المتوسط موقعه بإحتلاله للرتبة الأولى إقليميا و45 عالميا.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- .<u>قطاع اللوجستيك:</u>

عرفت سنة 2019، مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المقاولات المتوسطة والصغيرة الذي يهدف إلى رفع مستوى الممارسات والمهارات اللوجستيكية في المغرب حيث أعطيت إنطلاقته سنة 2018 من طرف الوكالة المغربية للتنمية الأنشطة اللوجستيكية بالشراكة مع الاتحاد العام للمقاولات المغرب والتجمع المهني للمساعدة الاستشارية للنقل واللوجستيك.

أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2020:

ستعرف سنة 2020، إتمام، مواصلة وانطلاقة العديد من المشاريع نخص بالذكر منها:

- إعطاء إنطلاقة أشغال تثليث الطريق السيار الدار البيضاء - برشيد وكذا الطريق السيار المداري للدار البيضاء بالإضافة إلى إنجاز الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب متوسط؛
- إنهاء أشغال الطريق السريع تازة - الحسيمة واستمرار الأشغال بالطريق السريع الرابط بين تزنيت والعيون، الطريق المداري لبركان، بركان- العيون وبن سليمان -بوزنقة؛
- مواصلة تنفيذ التزامات الوزارة في إطار برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي؛
- مواصلة الإصلاحات التي تهم النقل الطرقي؛
- البداية الفعلية للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- إنطلاقة أشغال الربط بشبكة السكك الحديدية لموانئ الناضور غرب المتوسط وميناء آسفي الجديد في إطار الإشراف المنتدب؛
- استمرار الأشغال بميناء الناظور غرب المتوسط، كما سيتم إعطاء انطلاقة إنجاز أشغال بناء ميناء الداخلة الأطلسي ؛
- مواصلة التنفيذ الفعلي لعقد البرنامج الثاني بين الحكومة والمهنيين في قطاع البناء والأشغال العمومية وذلك من خلال بدء سريان عقود التنفيذ العشرة التي تغطي التوجهات الرئيسية لتطوير القطاع؛
- تعزيز شبكة المناطق اللوجستيكية حيث يتوخى إحداث مناطق اللوجستيكية بكل من جنوب آيت ملول رأس الماء بجهة فاس مكناس؛
- تطوير المراكز الطرقية بكل من الحاجب، تكاديرت و الفقيه بن صالح.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

إن مراعاة مقاربة النوع في قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك أصبح أمرا أساسيا لضمان خدمات منصفة ومستدامة وتيسير الحصول على الموارد والفرص اللازمة للتنمية.

وبذلك، فإن الوزارة مقتنعة اقتناعا تاما بضرورة مراعاة مقاربة النوع في تصميم وتخطيط البنى التحتية للنقل والخدمات التي تشرف عليها، حيث أن عدم المساواة بين الجنسين سيؤدي حتما إلى تباطؤ النمو الإقتصادي والتقدم اللازم للتنمية.

والواقع أن تطوير وتنمية البنى التحتية له تأثير مباشر على التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث تساعد هذه البنى التحتية على فك العزلة وتيسير الحصول على مختلف الخدمات، فضلا عن الإسهام في الحد من الفقر وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للفاعلين الإقتصاديين على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد بذلت جهود محمودة، لا سيما في قطاع الطرق، لمعالجة فوارق النوع في المشاريع المتصلة بفك العزلة والحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية بين جهات المملكة. حيث تبين وبناء على الدراسة التقييمية المنجزة بعد الإنتهاء من إنجاز برنامجي الطرق القروية 1 و2:

- إنخفاض عدد أيام انقطاع الطريق في السنة بمعدل 73,4 في المئة؛
- تراجع أسعار النقل للأشخاص بنسبة 26 في المئة نتيجة تحسن ظروف النقل وتحسن عرض خدمات النقل؛
- إنخفاض متوسط مدة الرحلات الرئيسية التي تقوم بها شركات النقل بنسبة 36.6 في المائة؛
- انخفاض متوسط مدة الوصول إلى المرافق الاجتماعية بشكل كبير، حيث أصبحت الأسر المستفيدة تستغرق وقتا أقل بنسبة 29.3 في المائة في المتوسط في الأوقات الممطرة وأقل بنسبة 27 في المائة في الأوقات الجافة؛
- إرتفاع متوسط حركة المرور بالطرق المنجزة بحوالي 94 في المائة؛
- إنخفاض متوسط نفقات الإستهلاك للأسر المستفيدة بنسبة.9.7 في المائة؛
- إرتفاع معدل تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة ب 5.8 وحدة حيث انتقلت النسبة من 62.8 في المائة إلى 68.7 في المائة.

كما تبين كذلك أن الإدماج الحقيقي لمقاربة النوع في النقل من شأنه أن يسمح بفهم شامل لاحتياجات التنقل لجميع السكان المستهدفين ليس فقط لأن المرأة تمثل أكثر من نصف السكان، بل أيضا لأن الفهم الأفضل لإحتياجات المرأة من شأنه أن يسلط الضوء على سلبيات عدم التنقل لهذه الفئة السوسيوقتصادية.

ومن هذا المنطلق، ورغم أن إدراج مؤشرات لتقييم هذه الجهود على مستوى السياسات القطاعية للوزارة لم يصل بعد إلى مرحلة النضج نظرا لخصوصيات هذا القطاع فإن تجويد هذه المؤشرات يستوجب مواكبة ودعما من الخبراء في هذا المجالة. وتواصل الوزالرة جهودها لتعريف وتحديد مؤشرات نجاعة الأداء تراعي مقاربة النوع الإجتماعي التي ينبغي أن توفر معلومات موضعية وعملية.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	802 484 000	750 260 000	-6,51
المعدات والنفقات المختلفة	305 000 000	452 639 000	48,41
الاستثمار	7 537 700 000	6 827 640 000	-9,42
المجموع	8 645 184 000	8 030 539 000	-7,11

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	750 260 000					
المعدات والنفقات المختلفة	452 639 000	78 500 000	6 000 000			
الاستثمار	6 827 640 000	31 300 000	10 000 000			
المجموع	8 030 539 000	109 800 000	16 000 000	2 716 000 000	-	10 840 339 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- المركز الوطني للدراسات و الأبحاث الطرقية
- مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات
- مصالح السوقيات و المعدات
- معهد التكوين على الآليات و إصلاح الطرق
- المعهد العالي للدراسات البحرية
- مصلحة التكوين المستمر
- مديرية الملاحة التجارية

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن
- الصندوق الخاص بالطرق
- صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2020)			%
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	مشروع قانون المالية لسنة 2020 / قانون المالية لسنة 2019
برنامج الطرق	3 935 935 800	-	46 235 800	2 939 500 000	-24,14
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري	1 213 929 000	-	13 669 000	656 000 000	-44,83
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	10 220 000	-	99 020 000	510 000 000	5859,1
برنامج الملاحة التجارية	44 327 000	-	12 552 000	33 120 000	3,03
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	1 971 400 000	-	34 000 000	2 174 000 000	12
برنامج القيادة والتوجيه	1 469 372 200	750 260 000	247 162 200	515 020 000	2,93
المجموع	8 645 184 000	750 260 000	452 639 000	6 827 640 000	-7,11

Royaume du Maroc • Ministère de l'économie et des finances • Direction du Budget DB3/DSI

- جدول 3 مكرر: توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
برنامج الطرق	-
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري	-
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	-
برنامج الملاحة التجارية	-
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	-
برنامج القيادة والتوجيه	750 260 000

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
برنامج الطرق	2 985 735 800	84 000 000	-	2 700 000 000	-	5 769 735 800
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري	669 669 000	-	-	16 000 000	-	685 669 000
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية	609 020 000	-	-	-	-	609 020 000
برنامج الملاحة التجارية	45 672 000	24 500 000	16 000 000	-	-	54 172 000
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية	2 208 000 000	-	-	-	-	2 208 000 000
برنامج القيادة والتوجيه	1 512 442 200	1 300 000	-	-	-	1 513 742 200
المجموع	8 030 539 000	109 800 000	16 000 000	2 716 000 000	-	10 840 339 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 408 : برنامج الطرق

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المشاريع المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة أمام صاحب الجلالة	-	800 000 000	800 000 000
الربط الطرقي لميناء الناضور غرب المتوسط	-	50 000 000	50 000 000
مشاريع و عمليات أخرى	40 235 800	12 000 000	52 235 800
صيانة وحفظ الرصيد الطرقي	5 000 000	650 000 000	655 000 000
التهيئات المتعلقة بالسلامة الطرقية	-	296 000 000	296 000 000
توسيع وتهيئة الشبكة الطرقية	-	1 085 500 000	1 085 500 000
دراسات وأبحاث	1 000 000	-	1 000 000
دراسات	-	46 000 000	46 000 000

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
ميناء الداخلة	-	200 000 000	200 000 000
توسيع ميناء الجبهة	-	50 000 000	50 000 000
مشاريع و عمليات أخرى	9 219 000	326 300 000	335 519 000
دراسات وأبحاث	3 000 000	-	3 000 000
صيانة وحفظ الرصيد الميناني والبحري	1 440 000	-	1 440 000
الاستغلال والسلامة المينائية	10 000	66 800 000	66 810 000
دراسات	-	12 900 000	12 900 000

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	-	6 500 000	6 500 000
مشاريع و عمليات أخرى	99 020 000	-	99 020 000
تأهيل فاعلين النقل الطرقي	-	3 500 000	3 500 000
إعانات و تحويلات	-	500 000 000	500 000 000

برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	-	3 680 000	3 680 000
مشاريع و عمليات أخرى	4 597 000	-	4 597 000
مراقبة وسلامة الملاحة البحرية	1 555 000	19 440 000	20 995 000
إعانة في إطار التكوين البحري	6 000 000	10 000 000	16 000 000
دراسات وأبحاث	400 000	-	400 000

برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة باليرنامج

	الميزانية العامة		
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	المجموع
الربط السككي لميناء آسفي	-	50 000 000	50 000 000
الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط	-	468 000 000	468 000 000
الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط	-	600 000 000	600 000 000
المنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة	-	150 000 000	150 000 000
مشاريع و عمليات أخرى	-	320 000 000	320 000 000
المساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	34 000 000	-	34 000 000
دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية	-	426 000 000	426 000 000
دفع في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	-	160 000 000	160 000 000

برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه

- جدول 10 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	-	355 940 000	355 940 000
مشاريع و عمليات أخرى	87 897 200	-	87 897 200
تكوين	9 040 000	1 000 000	10 040 000
إعانات	125 000 000	65 000 000	190 000 000
أنظمة المعلومات	10 615 000	9 600 000	20 215 000
بنايات إدارية	5 335 000	67 680 000	73 015 000
دراسات وأبحاث	9 275 000	-	9 275 000
دراسات	-	15 800 000	15 800 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 11: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	المصالح المركزية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	452 639 000	6 256 240 000	6 708 879 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	74 000 000	74 000 000
جهة الشرق	-	59 500 000	59 500 000
جهة فاس - مكناس	-	-	-
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	5 000 000	5 000 000
جهة بني ملال - خنيفرة	-	-	-
جهة الدار البيضاء- سطات	-	216 000 000	216 000 000
جهة مراكش - آسفي	-	-	-
جهة درعة - تافيلالت	-	-	-
جهة سوس - ماسة	-	7 100 000	7 100 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	9 800 000	9 800 000
جهة الداخلة - واد الذهب	-	200 000 000	200 000 000
المجموع	452 639 000	6 827 640 000	7 280 279 000

■ تعليق

على إثر إدراج البعد الجهوي في برمجة الميزانية طبقا للقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، شرعت الوزارة إبتداء من سنة 2016 وبشكل تدريجي في إبراز توزيع إعتمادات الاستثمار حسب الجهات وذلك أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

- تسهيل تثبيت الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع والبرامج التي في طور الإنجاز والتي سبق الالتزام بها في بند "المصالح المشركة" ولم يسبق توزيعها حسب الجهات؛
- ضبط وثيرة الالتزام بالعمليات الجديدة عبر برمجة الاعتمادات المخصصة لها في بند "المصالح المشتركة" بالنظر إلى تفاوت وتيرة إطلاق الصفقات بين مختلف الجهات؛
- وجود مجموعة من العمليات المبرمجة ذات طابع وطني ولا تخص جهة معينة على وجه التحديد.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 12: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020 ,2021 ,2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	802 484 000	860 000 000	750 260 000	750 260 000	750 260 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	305 000 000	318 513 000	452 639 000	452 639 000	452 639 000
نفقات الاستثمار	7 537 700 000	10 756 200 200	6 827 640 000	7 118 950 000	7 250 000 000
المجموع	8 645 184 000	11 934 713 200	8 030 539 000	8 321 849 000	8 452 899 000

■ **تعليق**

وتجدر الإشار ة إلى أن برمجة إعتمادات الإستثمار والتسيير برسم سنتي 2021 و2022 تم وضعها على أساس الفرضيات المتعلقة بتطور حاجيات الإقتصاد الوطني من البنيات التحتية خلال هذه الفترة وكذا الإلتزامات المتضمنة في إتفافيات الشراكة الموقعة بين الوزارة وباقي الشركاء وسيتم تحيينها كل سنة على ضوء المعطيات المتعلقة بإنجاز المشاريع المبرمجة.

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	718 800 000	1 227 100 000	109 800 000	110 300 000	110 300 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	2 716 000 000	3 685 000 000	2 716 000 000	2 716 000 000	2 716 000 000

■ **تعليق**

تم خفض الإسقاطات الأولية لسنة 2020 والمتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على إثر إحداث كل من الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والوكالة الوطنية للتجهيزات العامة وحدف المرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة "مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية" و"المركز الوطني لإجراء الإختبارات والتصديق" و"مديرية التجهيزات العامة".

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية لسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
برنامج الطرق					
الميزانية العامة	3 935 935 800	3 933 889 000	2 985 735 800	3 335 235 800	2 973 634 800
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	85 000 000	85 000 000	84 000 000	85 000 000	85 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	2 700 000 000	3 669 000 000	2 700 000 000	2 700 000 000	2 700 000 000
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري					
الميزانية العامة	1 213 929 000	3 276 857 200	669 669 000	1 213 669 000	1 200 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية					
الميزانية العامة	10 220 000	70 220 000	609 020 000	599 020 000	399 020 000
برنامج الملاحة التجارية					
الميزانية العامة	44 327 000	29 335 000	45 672 000	26 942 000	27 152 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	24 000 000	29 000 000	24 500 000	25 000 000	25 000 000

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie des Finances Direction du Budget DB3030

برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية					
الميزانية العامة	1 971 400 000	3 102 300 000	2 208 000 000	1 634 000 000	2 500 000 000
برنامج القيادة والتوجيه					
الميزانية العامة	1 469 372 200	1 522 112 000	1 512 442 200	1 512 182 200	1 353 092 200
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	1 300 000	1 300 000	1 300 000	1 300 000	1 300 000

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie
Direction du Budget
DB3/D

- جدول 15 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020, 2021,2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية لسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
برنامج الطرق					
المشاريع المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة أمام صاحب الجلالة	700 000 000	-	800 000 000	1 000 000 000	400 000 000
الربط الطرقي لميناء الناضور غرب المتوسط	-	-	50 000 000	50 000 000	150 000 000
صيانة وحفظ الرصيد الطرقي	655 000 000	715 000 000	655 000 000	605 000 000	505 000 000
التهيئات المتعلقة بالسلامة الطرقية	270 000 000	120 000 000	296 000 000	300 000 000	300 000 000
توسيع وتهيئة الشبكة الطرقية	1 655 000 000	2 450 000 000	1 085 500 000	700 000 000	800 000 000
دراسات وأبحاث	14 000 000	16 000 000	1 000 000	16 000 000	16 000 000
دراسات	25 000 000	50 000 000	46 000 000	80 000 000	80 000 000
برنامج الموانئ والملك العمومي البحري					
ميناء الداخلة	500 000 000	-	200 000 000	600 000 000	900 000 000
توسيع ميناء الجبهة	20 000 000	-	50 000 000	100 000 000	100 000 000
دراسات وأبحاث	9 272 000	10 050 000	3 000 000	10 050 000	10 050 000
صيانة وحفظ الرصيد المينائي والبحري	1 440 000	1 440 000	1 440 000	1 440 000	1 440 000
الاستغلال والسلامة المينائية	164 080 000	65 080 000	66 810 000	50 080 000	60 080 000
دراسات	14 000 000	20 000 000	12 900 000	6 000 000	6 000 000
برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية					

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie et des Finances Direction du Budget DB3/DS1

دعم المهام	10 220 000	-	15 520 000	10 000 000	10 000 000
تأهيل فاعلين النقل الطرقي	-	-	3 500 000	20 000 000	20 000 000
إعانات و تحويلات	-	60 000 000	590 000 000	590 000 000	390 000 000
برنامج الملاحة التجارية					
دعم المهام	7 592 000	-	8 277 000	5 000 000	5 000 000
مراقبة وسلامة الملاحة البحرية	20 235 000	5 735 000	20 995 000	11 335 000	12 335 000
إعانة في إطار التكوين البحري	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000
دراسات وأبحاث	500 000	1 500 000	400 000	1 500 000	1 500 000
برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية					
الربط السككي لميناء آسفي	50 000 000	-	50 000 000	50 000 000	100 000 000
الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط	300 000 000	-	468 000 000	500 000 000	300 000 000
الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط	600 000 000	-	600 000 000	500 000 000	500 000 000
المنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة	100 000 000	-	150 000 000	160 000 000	-
المساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	36 000 000	36 000 000	34 000 000	36 000 000	36 000 000
دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية	497 000 000	2 102 600 000	426 000 000	370 000 000	1 414 000 000
دفع في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	68 400 000	253 700 000	160 000 000	150 000 000	150 000 000
برنامج القيادة والتوجيه					

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Fina
DB3/DS

دعم المهام	1 300 454 910	-	1 194 077 200	1 360 000 000	1 360 000 000
تكوين	8 209 500	6 994 500	10 040 000	6 994 500	7 494 500
إعانات	68 100 000	36 000 000	190 000 000	156 000 000	155 000 000
أنظمة المعلومات	25 597 000	26 579 289	20 215 000	23 279 289	28 279 289
بنايات إدارية	49 755 000	49 862 800	73 015 000	72 662 800	73 162 800
دراسات وأبحاث	7 785 790	8 126 411	9 275 000	8 126 411	8 126 411
دراسات	9 350 000	15 000 000	15 800 000	14 000 000	15 000 000

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 16 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2019	الإستعادات الأولية 2020	مشروع قانون المالية لسنة 2020	الإستعادات 2021	الإستعادات 2022
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية					
المداخيل الإجمالية	107 766 760		330 000 000	493 850 000	444 850 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	24 054 598		23 000 000	23 000 000	23 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	12 033 810		147 000 000	13 000 000	13 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	71 678 352		160 000 000	457 850 000	408 850 000
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية					
المداخيل الإجمالية	58 455 000		81 430 000	108 160 000	116 500 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	2 110 000		2 150 000	2 200 000	2 240 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	36 300 000		49 330 000	65 320 000	84 860 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	27 500 000		29 950 000	40 650 000	29 400 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
[illegible] برنامج الطرق [illegible] • مدير الطرق	[illegible] تنمية الشبكة الطرقية	[illegible] : نسبة إنجاز الطرق السريعة	
	[illegible] صيانة وحفظ الشبكة الطرقية	[illegible] : نسبة تقدم أشغال برنامج تحسين حالة المنشآت الفنية	
		[illegible] : نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة	
	[illegible] تحسين السلامة الطرقية	[illegible] : نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير	
[illegible] برنامج الموانئ والملك العمومي البحري [illegible] • مدير الموانئ والملك العمومي البحري.	[illegible] تنمية المنشآت المينائية	[illegible] : نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030	
		[illegible] : نسبة انجاز مشاريع التوسيعات المينائية	
	[illegible] الحماية الساحلية	[illegible] : نسبة انجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل	
	[illegible] ضمان سلامة الملاحة الساحلية والمساهمة في الأمن على شاطئ البحر.	[illegible] : نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري	
	[illegible] تحديد وتثمين الملك العمومي البحري	[illegible] : نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري	

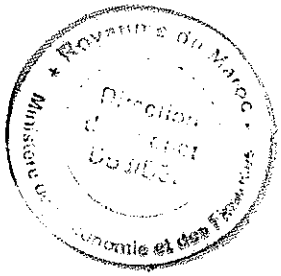

		مؤشر [illegible] : نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري	
411 برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية مسؤول البرنامج : • مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.	مؤشر 3411 تحسين السلامة الطرقية	مؤشر 3411 : نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة	
	مؤشر 3412 الرفع من مستوى الخدمات المقدمة	مؤشر 3412 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة	
		مؤشر 3412 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية	
	مؤشر 3413 تحسين حالة حظيرة عربات النقل الطرقي	مؤشر 3413 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع	
		مؤشر 23413 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين	
412 برنامج الملاحة التجارية مسؤول البرنامج : • مديرة الملاحة التجارية.	مؤشر 3421 ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية	مؤشر 3421 : نسبة السفن التجارية الأجنبية المفتشة	
		مؤشر 21421 : عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة	
	مؤشر 3422 تحسين مراقبة الملاحة البحرية	مؤشر 23422 : عدد العمليات المشتركة للبحث والإنقاذ	
		مؤشر 22422 : عدد المخالفات لقواعد حركة السفن التجارية	
420 برنامج القيادة والتوجيه مسؤول البرنامج :	مؤشر 420 تعزيز المهارات بطريقة عادلة	مؤشر 11420 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	مؤشر 11420 : نسبة النساء المستفيدات من التكوين
			مؤشر 21420 : نسبة الرجال المستفيدين من التكوين

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Budget
DB3/DSI

• مدير الإستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل.	الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال الأنظمة المعلوماتية	نسبة تقدم وضع المخطط المديري للمعلوميات :	
	تنفيذ الأحكام	نسبة تنفيذ الاحكام القضائية :	

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 408 : برنامج الطرق

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "الطرق" الى تنمية الشبكة الطرقية التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وفك العزلة عن ساكنة المناطق القروية فضلا عن مساهمتها في تسهيل الولوج للخدمات الاجتماعية وتعزيز المبادلات التجارية للرفع من قيمة الموارد الطبيعية وربط الأقطاب الاقتصادية للجهات.

وأخذا بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها بلادنا خلال الألفية الثالثة، وكذا التطلعات والأهداف الاستراتيجية المعبر عنها في البرنامج الحكومي، قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بإنجاز دراسة لوضع مخطط طرقي في أفق سنة 2035.

ويرتكز هذا المخطط حول المحاور التالية:

- تطوير شبكة توفر خدمات ذات مستوى عال مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى؛
- تطوير الطرق السريعة؛
- تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛
- ملاءمة وتحديث المحاور الرئيسية؛
- توسيع وتكثيف الشبكة الطرقية في المناطق غير الموصولة وتلك ذات التغطية الضعيفة؛
- توفير خدمة مناسبة لمستعملي الطرق؛
- حفظ وتثمين الرصيد الطرقي.

وفي إطار توفير خدمة ملائمة لمستعملي الطريق والقيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي من أجل الرفع من مستوى الخدمة بالشبكة الطرقية. تقوم الوزارة بالعمليات التالية:

- القيام بعمليات فعالة للصيانة؛
- توسيع قارعة الطرق الضيقة وإنجاز مسلك ثالث في المقاطع التي تتكون من منحدرات، وذلك أجل ملائمة الشبكة الطرقية مع الارتفاع الملاحظ في حركة السير على مستوى بعض من المحاور؛
- إنجاز عمليات الصيانة الاعتيادية للطرق؛
- تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة المنشآت الفنية؛

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

- تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي وانتقائية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية.

وفي إطار الألية الجديدة لتنفيذ الإستثمار العمومي، ستقوم هذه الوزارة بإنجاز أشغال ربط ميناء الغرب المتوسط بشبكة الطرق السيارة ليصل طولها عند إنهاء الأشغال إلى حوالي 1900 كلم.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

قد بذلت جهود محمودة، في إطار هذا البرنامج، لمعالجة فوارق النوع في المشاريع المتصلة بفك العزلة والحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية بين جهات المملكة. حيث تبين وبناء على الدراسة التقييمية المنجزة بعد الإنتهاء من إنجاز برنامجي الطرق القروية 1 و2 : انخفاض هام لعدد أيام انقطاع الطريق في السنة وتراجع أسعار النقل للأشخاص وانخفاض متوسط مدد الوصول إلى المرافق الإجتماعية بشكل كبير، كما ارتفع معدل تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة ب 5.8 وحدة حيث انتقلت النسبة من 62.8 في المائة إلى 68.7 في المائة.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الطرق

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون الادارية والقانونية؛
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك؛
- صندوق تمويل الطرق؛
- مصالح السوقيات والمعدات؛
- مصلحة التكوين في الآليات والصيانة الطرقية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.408: تنمية الشبكة الطرقية

المؤشر 1.1.408 : نسبة انجاز الطرق السريعة

الوحدة	انجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	51	58	71	98	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

تم استخدام مؤشر " نسبة انجازالطرق السريعة " لتقييم الجهود المبذولة لبناء الطرق السريعة. ويعكس هذا المؤشر حالة تقدم أشغال برنامج الطرق السريعة بحلول عام 2021 والذي يهدف تحقيق طول إجمالي يبلغ 1055 كم.

هذا المؤشر هو ناتج العلاقة التالية:

الطول الكيلومتري المنجز*100

الطول الإجمالي للطرق السريعة المبرمجة

- **مصادر المعطيات**

- الإعدادات المؤقتة لمشاريع الطرق السريعة من خلال المعطيات اللازمة التي يقومون بتوفيرها؛

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- قسم الشؤون التقنية التابع لمديرية الطرق الذي يعد المسؤول المباشر على جمع المعطيات وتحيين المؤشر الوطني للطرق السريعة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن تلخيص حدود ومعيقات هذا المؤشر في صعوبة تقييم تقدم إنجاز كل مقطع من مقاطع الطرق السريعةالمبرمج إنجازها.

- **تعليق**

يعتبر برنامج الطرق السريعة من أهم المشاريع المهيكلة ذو قيمة اقتصادية واجتماعية عالية حيت يهدف الى إنشاء بنية تحتية تربط بين شبكة الطرق السيارة وبقية شبكة الطرق ويساهم بشكل فعال في مواكبة التنمية الاقتصادية للجهات.

الهدف 2.408: صيانة وحفظ الشبكة الطرقية

المؤشر 1.2.408 : نسبة تقدم أشغال برنامج تحسين حالة المنشآت الفنية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	40	60	80	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يعكس هذا المؤشر تقدم أشغال برنامج إعادة تأهيل المنشآت الفنية في أفق 2021 الذي يستهدف تهيئة حوالي 250 منشأة.

وهو ناتج العلاقة التالية:

عدد المنشآت الفنية التي ابتدأت بها الأشغال خلال سنة معينة*100

عدد المنشآت الفنية التي برمج تأهيلها

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

- **مصادر المعطيات**

  - قسم المنشآت الفنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المتعلقة بمجمل القناطر لم تكتمل بعد مما يجعل عدد المنشآت الفنية، المشار إليه أعلاه، يبقى رهينا بالمصادقة على المراحل النهائية لهذه الدراسات.

- **تعليق**

تتزايد متطلبات الصيانة بدرجة كبيرة بفعل التأثر بالتغيرات المناخية، وشيخوخة المنشآت زيادة على تدهورها متأثرة بالزيادة في حجم حركة المرور خاصة بفعل مركبات البضائع الثقيلة.

المؤشر 2.2.408 : نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	60,91	61	62	63	64	75	2030

- **توضيحات منهجية**

إن قياس حالة الشبكة الطرقية يتم عن طريق حساب مؤشر الحالة السطحية من طرف المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية، وذلك بعد استغلال ومعالجة معطيات ونتائج الحملات التفقدية التي تهدف إلى الكشف النظري للشبكة الطرقية المعبدة، وكذا نتائج فحص قارعات هذه الطرق.

هذا المؤشر يمثل نسبة ما بين مجموع الطرق التي توجد في حالة حسنة إلى متوسطة مقارنة بالطول الإجمالي للشبكة الطرقية المعبدة.

- **مصادر المعطيات**

  - قسم المنشآت الفنية.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يتوفر هذا المؤشر إلا مرة كل سنتين.

- **تعليق**

يعتبر المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية المسؤول الرئيسي عن جمع المعلومات والمعطيات الضرورية لترشيد الصيانة وقياس المؤشر الوطني للحالة السطحية للطرق.

تقوم المديريات الجهوية والإقليمية بالفحص النظري لمجموع الشبكة الطرقية المعبدة، فيما يتكلف المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية بالإشراف على هذه العملية وتسييرها وتتبعها، كما أنه يقوم بمراقبة 10% من مجموع الطرق الخاضعة للفحص عبر التراب الوطني.

الهدف 3.408: تحسين السلامة الطرقية

المؤشر 1.3.408 : نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	26	52	81	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يشمل هذا المؤشر كل عمليات التهيئة للنقط التي تعرف تمركزا مهما لحوادث السير خارج المدار الحضري. وتهدف هذه العمليات إلى معالجة هذه النقط السوداء التي تشكل خطرا على سلامة مستعملي الطرق حسب معايير السلامة والإستغلال المعتمدة في هذا المجال. هذا المؤشر هو ناتج العلاقة التالية:

طول المحاور المهيئة

الطول الإجمالي للمحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSP

- **مصادر المعطيات**

  - المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك؛
  - قسم الاستغلال هو المسؤول على المصادقة على هذا المؤشر.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن تلخيص حدود ومعيقات المؤشر في تقييم تقدم إنجاز المقاطع المعنية.

- **تعليق**

تجدر الإشارة إلى وجود برنامج خاص لتحسين السلامة الطرقية الذي يهدف إلى معالجة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير. ونخص بالذكرالطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين ورززات وآيت أورير والطريق الوطنية الرابطة بين مكناس وسوق الاربعاء.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3DS
Ministère de l'Economie et des finances

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " الموانئ والملك العمومي البحري" إلى تعزيز الاستراتيجية المينائية الوطنية من خلال اعتماد نهج تشاركي وبناء لضمان الالتزام الكامل بين مختلف الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص. ويهدف أيضا الى تعزيز النتائج الهامة الناجمة عن سلسلة الإصلاحات في القطاع وكذلك تطوير بنيته التحتية.

مع الأخذ بعين الإعتبار التحديات الرئيسية التي تواجه المغرب، بما في ذلك الإنفتاح على التجارة الدولية، والأهداف الاستراتيجية والتطلعات الحكومية، حددت الوزارة خريطة عمل في قطاع الموانئ في أفق 2030، تتضمن أهداف إستراتيجية من بينها:

- تعزيز التنافسية اللوجستيكية؛
- المساهمة في سياسات تهيئة التراب الوطني والتنمية الجهوية؛
- تمكين الموانئ المغربية من التكيف مع التغييرات الإقليمية والدولية؛
- تمكين الموانئ من الإستفادة من الموقع الجيواستراتيجي للمغرب.

وتعتمد هذه المقاربة الجديدة على مفهوم القطب المينائي الذي سيمكن كل مناطق المملكة من تعزيز مزاياها النسبية ومواردها وبنياتها التحتية ومن الإستفادة من الديناميكية الاقتصادية الناتجة عن الموانئ.

هذا، وسيتم أيضا انجاز عمليات دعم الشريط الساحلي قصد حماية شواطئ المملكة والحفاظ عليها حيث تعتبر فضاءا حساسا. وتتجلى هذه العمليات في:

- حماية الشواطئ؛
- تشجيع الحلول البديلة فيما يخص استغلال رمال الكثبان ورمال الشواطئ؛
- حماية البيئات البحرية الحساسة.

أما فيما يتعلق بتحديد الملك العمومي البحري، ستواصل الوزارة التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الفارطة لتحديد هذا المجال وحصر حدوده المادية بشكل دقيق.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

إن المشاريع الحالية التي يتولاها هذا البرنامج يتم انجازها وتوجيهها للمواطن دون التمييز في النوع سواء خلال الإنجاز أو الإستغلال، ولا يمكن الإدلاء حاليا بمؤشرات ملموسة تراعي النوعية، دون الإستناد إلى دراسات مضبوطة منجزة من قبل مختصين في المجال، وذلك لصعوبة تحقيقها وتتبعها بكل فعالية.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الموانئ والملك العمومي البحري.

3. المتدخلين في القيادة

- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك و الماء؛
- مديرية إعداد الميناء الجديد لآسفي؛
- المرافق المينائية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.409: تنمية المنشآت المينائية

المؤشر 1.1.409 : نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	20	25	33	44	53	100	2030

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 كحاصل العلاقة التالية:

معدل تقدم الأشغال المنائية في سنة معينة* المبلغ الاجمالي للأشغال المنجزة

المبلغ الاجمالي لانجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية المنائية في أفق 2030

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

وتجدر الإشارة إلى أن الموانئ الستة المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 هي: الناضور الغرب المتوسط وآسفي والقنيطرة الأطلسي والجرف الأصفر والداخلة الأطلسي والمهيريز.

- **مصادر المعطيات**

- قسم التخطيط والتمويل؛
- قسم التجهيزات المينائية والبحرية؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء المعنية بالمشروع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن برمجة المشاريع المينائية الكبرى رهين بإنهاء الدراسات الخاصة بها والمصادقة على مخرجاتها مما ينعكس على نسبة إنجاز الموانئ المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 المصرح بها ويستدعي القيام بتحيين هذا المؤشر.

- **تعليق**

يتسم تطور الطلب المينائي، أي تدفقات حركة المرور العابرة عبر الموانئ التجارية، خلال السنوات العشر الماضية، بنمو قوي (6 % سنويا في المتوسط خلال السنوات العشر الماضية) وذلك بفضل سياسة التنمية الإقتصادية الوطنية المتبعة وسياسة الإدماج الوطني للإقتصاد المغربي في الأسواق الإقليمية والدولية.

وستمكن الموانئ الستة (6) الناتجة عن الإستراتيجية المينائية الوطنية في أفق 2030 من تلبية طلب مينائي يقدر ب 195 مليون طن بحلول عام 2030. ولا يمكن لهذا التأثير أن يظهر جليا إلا بعد الشروع في استغلال هذه الموانئ، التي يتطلب بناؤها أكثر من خمس سنوات، أي بعد الفترة المحددة في مشروع نجاعة الاداء.

المؤشر 2.1.09 : نسبة إنجاز مشاريع التوسعات المينائية

الوحدة	إنجاز 2018	تقدير المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	32	32	49	67	88	88	2022

- **توضيحات منهجية**

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSE

يحتسب مؤشر نسبة انجاز مشاريع التوسيعات المينائية من طرف مديرية الموانئ والملك العمومي البحري كحاصل العلاقة التالية:

معدل تقدم أشغال التوسيعات المنائية في سنة معينة* المبلغ الاجمالي للأشغال المنجزة

المبلغ الاجمالي للمشاريع التوسيعية المبرمجة

الموانئ الأربعة المبرمج توسيعها من قبل مديرية الموانئ والملك العمومي البحري هي ميناء طرفاية (تم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2010). والشطر الأول من ميناء الجبهة (تم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2015) والشطر الثاني من ميناء الجبهة (سيتم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2020) وميناء الدار البيضاء (سيتم الشروع في إنجاز أشغاله سنة 2020).

- **مصادر المعطيات**

- قسم التخطيط والتمويل؛.
- قسم التجهيزات المينائية والبحرية؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء المعنية بالمشروع؛
- الوكالة الوطنية للموانئ.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

علما أن عمليات التوسيعات المنائية تبرمج لتلبية الحاجيات التقنية أو الاقتصادية، فإن هذا المعدل غالبا ما يتأثر بهذا الطلب، وغالبا ما يتم تعديل هذا المؤشر وتحديثه.

- **تعليق**

نظرا لحجم الطلب المنائي الهام ، يجب تعزيز قدرة الموانئ الوطنية وتكييفها مع المتطلبات الجديدة للنقل البحري وتوزيعها بشكل إستراتيجي على الساحل المغربي.

الهدف 2.409: الحماية الساحلية

المؤشر 1.2.409 : نسبة انجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل

الوحدة	انجاز 2019	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	6	25	51	76	95	95	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة انجاز المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل كحاصل العلاقة التالية:

نسبة تقدم الأشغال المتعلقة بحماية الساحل * التكلفة الإجمالية للأشغال المنجزة
التكلفة الإجمالية للمشاريع المبرمجة (4 مشاريع)

المشاريع الأربعة المتعلقة بحماية الساحل المبرمجة هي: حماية ساحل فم الواد بالعيون، وتدعيم المنشآت البحرية الوقائية قبالة القصر الملكي بأكادير، والحماية البحرية لولوج ميناء الجبهة والحماية البحرية لساحل مدينة العرائش.

- **مصادر المعطيات**

- قسم التخطيط والتمويل؛
- قسم التجهيزات المينائية والبحرية؛
- قسم التنظيم والملك العمومي البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن عدد المشاريع البحرية المتعلقة بحماية الساحل رهين بالمعطيات الطبيعية لهذه المشاريع مما ينعكس على هذا المؤشر ويستدعي القيام بتحيينه.

- **تعليق**

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie et des Finances * Direction du Budget DB3/DB1

تتمثل حماية السواحل في الحفاظ على بيئة إيكولوجية تتعرض باستمرار للضغط بسبب التأثيرات البشرية المختلفة، مما يعرضها لتهديدات خطيرة ويؤثر على ديمومة مواردها.

الهدف 3.409: ضمان سلامة الملاحة الساحلية والمساهمة في الأمن على شاطئ البحر.

المؤشر 3.409.1 : نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	97	97,20	97,40	97,60	98	98	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة جاهزية مؤسسات التشوير البحري كحاصل العلاقة التالية:

مدة تشغيل المنارات- المدة المتوسطة لإصلاح المنارات (Mean Time To Repair)

مدة التشغيل المسندة

- **مصادر المعطيات**

- قسم التنظيم والملك العمومي البحري؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تغير هذا المؤشر رهين بالتطورات في المعايير المعتمدة في مجال التشوير على المستوى الدولي.

- **تعليق**

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSF

تقوم مؤسسات التشوير البحري بضمان الإرشاد البحري عبر أجهزة مرئية أو صوتية أو لاسلكية. والهدف من هذه الإرشادات البحرية هو ضمان سلامة القوارب وتسهيل تحركاتها في البحر وبالتالي التقليل من مخاطر الحوادث. وتنقسم منشآت التشوير البحري إلى نوعين:

- المنارات؛
- أضواء المنافذ، وقنوات الوصول، ومناطق الرسو، إلخ.

الهدف 4.409: تحديد وتثمين الملك العمومي البحري

المؤشر 1.4.409 : نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري

الوحدة	انجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	52	60	80	90	99	99	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة التحديد الإداري للملك العمومي البحري كحاصل العلاقة التالية:

طول الملك العمومي البحري الذي تم تحديده بموجب مرسوم*100

الطول الإجمالي للملك العمومي البحري

- **مصادر المعطيات**

- قسم التنظيم والملك العمومي البحري؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يجب استكمال تحديد أجزاء معينة من الملك العمومي البحري التي تم تحديدها بموجب مرسوم وذلك نظرا للتقدم الذي يعرفه الخط الساحلي.

- **تعليق**

يعتبر تحديد الملك العمومي البحري، حسب البند 7 من ظهير 1914 الخاص بالملك العمومي البحري، عملية إدارية تمكن الإدارة من ضبط الحدود الجغرافية لهذا الملك عن طريق أبحاث عمومية.

ويتمثل رهان هذه المسطرة الإختيارية في حماية الملك العمومي البحري ضد كل ترام أو استغلال غير قانوني.

وتنطلق هذه المسطرة بمبادرة من المصلحة الإقليمية المكلفة بالملك العمومي البحري وذلك في إطار التوجهات الإستراتيجية الوزارية لحماية وتثمين الملك العمومي البحري. ويعتبر الإدراج في أملاك الدولة للمقاطع المحددة، آخر مرحلة من هذه المسطرة. ويمكن أن يكون بداية لعملية إعادة التحديد إذا إستلزم الأمر ذلك.

المؤشر 2.4.409 : نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري

الوحدة	إنجاز 2018	تأويل المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	80	87	95	99	99	99	2022

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة التحديد االتقني للملك العمومي البحري كحاصل العلاقة التالية:

طول الملك العمومي البحري الذي تم تحديده تقنيا*100

الطول الإجمالي للملك العمومي البحري

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

- **مصادر المعطيات**

  - قسم التنظيم والملك العمومي البحري؛
  - المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك و الماء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم سنويا إعادة تحديد أجزاء معينة من الملك العمومي البحري التي سبق وأن تم تحديدها تقنيا من قبل، وذلك نظرا للتقدم الذي يعرفه الخط الساحلي، مما ينعكس سلبا على نسبة هذا المؤشر.

- **تعليق**

تم اعتماد 99% كهدف لعملية التحديد.

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" الى تأطير قطاع النقل الطرقي بفرعيه: نقل المسافرين ونقل البضائع. وترنو المجهودات المبذولة إلى تطوير وتحديث القطاع الذي مازال يواجه العديد من الصعوبات، خاصة قدم النصوص التشريعية والقانونية، وصعوبة تقنين سوق النقل من خلال ملائمة العرض للطلب وضعف مهنية القطاع والتدبير التقليدي للمقاولات وانتشار النقل غير النظامي وشيخوخة الأسطول.

وأصبح اليوم موضوع النقل الطرقي حجر الأساس في كل القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون والشراكة والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والسياسية. مما يؤدي إلى الحاجة الملحة إلى تطوير قدرات خدماته على مستوى الجودة والسلامة الطرقية والتكلفة.

لذلك، قامت الوزارة، باتفاق مع المهنيين، بتحديد المحاور الكبرى للإصلاح وخارطة الطريق الرامية إلى تنمية الإستثمار في القطاع، وتحسين جودة الخدمات والسلامة الطرقية.

وتتمثل أهداف خارطة الطريق فيما يلي:

- إصلاح الترسانة القانونية المنظمة للقطاع
- تكوين العنصر البشري والترقية الاجتماعية
- استبدل نظام الترخيص بنظام دفاتر التحملات
- تعزيز التعاون الثنائي في مجال النقل البري الدولي

ووعيا منها بضرورة حل اشكالية حوادث السير ببلادنا، قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بوضع استراتيجية وطنية في مجال السلامة الطرقية دائمة ومحددة ومتجانسة يتم من خلالها تعبئة كافة المعنيين بهذه الإشكالية.

وانطلاقا من هذه الإستراتيجية، تم إعداد وتنفيذ مخططات مندمجة ومستعجلة في هذا المجال بهدف الاستمرار في خفض عدد ضحايا حوادث السير. وترتكز هذه المخططات على الحد من السلوكيات الغير المسؤولة باعتماد عقوبات زجرية والقيام بحملات تحسيسية في مجال التربية الطرقية. كما تتضمن أيضا [illegible] للتطوير البنيات التحتية الطرقية وتقديم المساعدة الطبية لضحايا حوادث السير.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

وتعتمد أيضا هذه المخططات على نهج جديد للتعاون مع جمعيات المجتمع المدني من خلال عقود تهدف إلى دمج برامج للتربية الطرقية وطرق تمويلها.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

إن المشاريع الحالية التي يتولاها هذا البرنامج يتم إنجازها وتوجيهها للمواطن دون التمييز في النوع سواء من خلال الإنجاز أو الإستغلال، ولا يمكن الإدلاء حاليا بمؤشرات ملموسة تراعي النوعية، دون الاستناد إلى دراسات مضبوطة منجزة من قبل مختصين في المجال، وذلك لصعوبة تحقيقها وتتبعها بكل فعالية.

2. مسؤول البرنامج

- مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الطرق؛
- اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير؛
- المركز الوطني للتجارب والمصادقة؛
- المركز الوطني للدراسات الطرقية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.411: تحسين السلامة الطرقية

المؤشر 1.1.411 : نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2.24-	6-	7-	5-	5-	50-	2026

- **توضيحات منهجية**

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSF
Ministère de l'Economie et des Finances

يبين هذا المؤشر نسبة تطور عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة على الطرقات في سنة معينة مقارنة مع السنة المرجعية (2016).

- **مصادر المعطيات**

  - بنك المعطيات الخاص بحوادث السير (المركز الوطني للدراسات الطرقية CNER)؛
  - بنك المعطيات الخاص بالعربات لدى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  - يعد تعدد المتدخلين العائق الرئيسي أمام حساب هذا المؤشر.

- **تعليق**

كجزء من التنفيذ الشامل للإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026، تم نشر القانون الذي يتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية في الجريدة الرسمية رقم 6655 الصادرة في 12 مارس 2018.

وسيتم ضمان تحقيق أهداف هذا المؤشر من قبل الوكالة بمجرد تنصيبها.

الهدف 2.411: الرفع من مستوى الخدمات المقدمة

المؤشر 2.411.1: الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة

الوحدة	إنجاز 2018	تقاعون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	17	17	15	10	10	10	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالمدة الزمنية المتوسطة الفاصلة بين النجاح في امتحان الحصول على رخصة السياقة وصدور هذه الرخصة.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- **مصادر المعطيات**

  - منظومة المعلومات لدى شركة " السياقة كارد."

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل العربات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب الرخصة والمصالح المركزية التي تقوم بالمصادقة عليها بالإضافة إلى الشركة صاحبة الامتياز التي تقوم بطبع هذه الرخص.

- **تعليق**

من أجل الحد من حوادث السير تم وضع أحكام جديدة للحصول على رخصة السياقة. حيث قررت الوزارة بهذا الشأن فرض عقد بين مدارس تعليم السياقة والمرشحين الذين يتقدمون بطلب للحصول على رخصة قيادة، لمدة ستة أشهر، تم نشر شروطها في الجريدة الرسمية الصادرة في 7 يونيو 2018.

المؤشر 2.2.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	22	20	18	15	15	15	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالمدة الزمنية المتوسطة الفاصلة بين دفع ملف الحصول على البطاقة الرمادية وصدور هذه البطاقة.

- **مصادر المعطيات**

  - منظومة المعلومات لدى شركة " السياقة كارد."

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère de l'Economie et des Finances

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل العربات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب البطاقة والمصالح المركزية التي تقوم بالمصادقة عليها بالإضافة إلى الشركة صاحبة الامتياز التي تقوم بطبع هذه البطاقة.

- **تعليق**

ساهمت الإجراءات المتخذة لرقمنة البطاقات الرمادية من الحد في التأخير في تسليم البطائق بشكل ملموس.

الهدف 3.411: تحسين حالة حظيرة عربات النقل الطرقي

المؤشر 1.3.411 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
سنة	14,50	14	13,50	13	12,50	12	2023

- **توضيحات منهجية**

السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للبضائع التي يتم استغلالها.

- **مصادر المعطيات**

- قاعدة البينات المتوفرة لدى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحديد نسبة هذا المؤشر رهين بإقبال المستفدين و إستيفائهم لشروط المحددة للحصول على منحة التجديد.

- **تعليق**

لقد مكنت المادة 8 من قانون المالية لعام 2014، وتمديدها، بتقديم منحة تجديد لمركبات نقل البضائع، من تقليص متوسط عمر المركبات بشكل كبير. وقد قرر مواصلة برنامج تجديد الأسطول النقل الطرقي في للفترة 2018-2020 وذلك بموجب الفصل 11 مكرر من قانون المالية لسنة 2018.

المؤشر 2.3.411 : السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
سنة	12,10	11,50	11	10,50	9,50	9,50	2023

- **توضيحات منهجية**

السن المتوسط لعربات النقل الطرقي للمسافرين التي يتم استغلالها.

- **مصادر المعطيات**

- قاعدة البينات المتوفرة لدى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحديد نسبة هذا المؤشر رهين بإقبال المستفدين و إستيفائهم لشروط المحددة للحصول على منحة التجديد.

- **تعليق**

لقد مكنت المادة 5 من قانون المالية لعام 2014، وتمديدها، تقديم منحة تجديد لمركبات النقل الطرقي للمسافرين، من تقليص متوسط عمر المركبات بشكل كبير.وقد قرر مواصلة برنامج تجديد الأسطول النقل الطرقي في للفترة 2018-2020 وذلك بموجب الفصل 11 مكرر من قاننون المالية لسنة 2018.

برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " الملاحة التجارية" إلى تحديد الدعامات الأساسية لاستراتيجية تنمية قطاع النقل البحري وذلك عبر تفعيل العديد من المقترحات وتنفيذ توصيات مؤسساتية وتنظيمية وتفعيلية. وفي هذا الصدد، ومن أجل الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع العديد من الشركاء، تسعى بلادنا الى تعزيز موقعها كقاعدة جهوية في المجالات الصناعية والتجارية واللوجستيك.

وعلاوة على ذلك، يعتبر القطاع عنصرا أساسيا في تدعيم موقع المغرب على صعيد السوق الدولية من حيث القدرة التي يوفرها والأسواق التي يتم ربطها واحترام الآجال المتعاقد عليها وكذا جودة الخدمات الممنوحة بالموانئ الوطنية.

وبغية استعادة الأسطول الوطني لتنافسيته وديمومته، شرعت الوزارة في تحديد استراتيجية جديدة خاصة بقطاع النقل البحري وتطوير اللواء الوطني بشراكة مع مختلف المتدخلين في هذا القطاع. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول المحاور التالية:

- تعزيز دور المغرب كبلد بحري وميناني قوي في المنطقة المتوسطية الغربية؛
- خلق صناعة بحرية ولواء مغربي قادر على القيام بدوره الاقتصادي والاستراتيجي، يكون قويا، تنافسيا، ذا مردودية عالية ومستديما؛
- خلق الشروط الإيجابية لتمكين النقل البحري تحت اللواء المغربي من أن يكون أكثر جاذبية بالنسبة لأرباب النقل البحري الدولي.

وفي إطار الالتزامات الدولية لبلادنا في ميدان سلامة النقل البحري، يمكن مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة السلطات المغربية من ضمان متابعة الملاحة التجارية على مستوى مضيق جبل طارق، كما يقوم هذا المركز بتنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري بالمنطقة.

وفي سياق متصل، قامت بلادنا بوضع مركز وطني للمعطيات والذي يشكل منظومة لتحديد وتعقب السفن عن بعد معتمدا في ذلك على المعطيات الصادرة عن الأقمار الاصطناعية، وذلك تطبيقا لبنود الاتفاقية الدولية لحماية الحياة البشرية في البحر واحتراما تعهداتها كبلد ساحلي وكذا استجابة منها لمتطلبات المنظمة البحرية الدولية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

نظرا للطبيعة التقنية المحضة لاختصاصات مديرية الملاحة التجارية و كونها تدور أساسا حول السلامة البحرية وحماية المجال البحري من التلوث، فإن بعد النوع غير حاضر في برنامجها.

2. مسؤول البرنامج

- مديرة الملاحة التجارية.

3. المتدخلين في القيادة

- مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.412: ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية

المؤشر 1.1.412 : نسبة السفن التجارية الأجنبية المفتشة

الوحدة	انجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	14,46	14,70	15	-	-	15	2020

- **توضيحات منهجية**

يعادل هذا المؤشر النسبة التي تسجل فيما يخص عدد عمليات التفتيش التي يتم القيام بها على متن السفن التجارية الحاملة للعلم الأجنبي خلال سنة تقويمية معينة من قبل مصالح الملاحة التجارية من العدد الإجمالي للسفن التجارية الأجنبية التي رست خلال تلك السنة بالموانئ المغربية.

ويوفر هذا المؤشر المعلومات التي توضح لنا معدل السفن التي تم تفتيشها من قبل المغرب لقياس مساهمة هذا الأخير في احترام وتطبيق المعايير الدولية في مياهه البحرية وموانئه.

- **مصادر المعطيات**

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie et des Finances * Direction du Budget DB3/DSI

- تقارير التفتيش التي تقوم بإعدادها مصالح الملاحة التجارية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن العدد الإجمالي لرسو السفن الأجنبية يشمل أيضا الموانئ التي لا توجد فيها تمثيلية لمديرية الملاحة التجارية.

وعليه، فإنه في حالة ارتفاع عدد السفن الأجنبية بهذه الموانئ في ظل ثبات او ارتفاع طفيف لعدد عمليات التفتيش التي تقوم بها هذه المصالح، فإن هذا المؤشر سيميل للإنخفاض.

- **تعليق**

يمكن للمنظمات التي تعترف بها الإدارة أن تقوم بمراقبة السفن التجارية في إطار التراخيص الممنوحة لها.

المؤشر 2.1.412 : عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة

الوحدة	إنجاز 2018	تأثرت المالية 2019	مشروع تأثرت المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	3 497	4 005	4 500	5 000	-	5 000	2021

- **توضيحات منهجية**

يقابل هذا المؤشر مجموع عدد المعاينات المختلفة للسلامة التي تقوم بها المصالح الخارجية للسفن الحاملة للعلم الوطني (معاينة استخدام السفينة، معاينة المغادرة، المعاينة الاستثنائية او المعاينة المضادة).

- **مصادر المعطيات**

- تقارير التفتيش التي تقوم بإعدادها مصالح الملاحة التجارية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هناك بعض المعاينات تقتضيها ظروف خارجية مثل تسجيل سفن جديدة؛ أما فيما يخص عمليات معاينات استخدام السفن او وقوع حوادث فهي تستدعي القيام بالمعاينات الاستثنائية أو بالمعاينات المضادة.

- **تعليق**

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie et des Finances * Direction du Budget DB3/DS

يمكن هذا المؤشر الوزارة من قياس الجهود التي تقوم بها مديرية الملاحة التجارية لمراقبة جودة السفن التجارية وسفن الترفيه الحاملة للعلم الوطني والتأكد من مطابقتها للمعايير التقنية والقانونية في مجال السلامة والامن البحريين، ومكافحة تلوث الوسط البحري.

الهدف 2.412: تحسين مراقبة الملاحة البحرية

المؤشر 1.2.412 : عدد العمليات المشتركة للبحث والإنقاذ

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	191	150	150	150	-	150	2021

- **توضيحات منهجية**

عدد السفن والقوارب المتواجد على متنها أفراد يطلبون المساعدة والذين يتم استقبال أو اعتراض طلباتهم بواسطة جهاز الهاتف أو الراديو(VHF) في منطقة مضيق جبل طارق.

- **مصادر المعطيات**

  - مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تطور المؤشر يضل رهينا لحدوث حوادث تتطلب التدخل من أجل تقديم المساعدة وكذا قيام المعنيين بالأمر بإصدار إشارة لطلب هذه المساعدة.

- **تعليق**

طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية، يؤمن مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة بكيفية مستمرة خلال ساعات اليوم وطوال أيام الأسبوع تقديم خدماته المرتبطة بمراقبة حركة السفن كما يسهر على سلامة الملاحة البحرية بمنطقة جبل طارق. ويعمل على حسين خدمات المركز الذي يظل رهين جاهزية المعدات والآليات المستعملة في عمليات المراقبة وكذا توسيع مناطق تغطيته.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

المؤشر 2.2.412 : عدد المخالفات لقواعد حركة السفن التجارية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	الترتيع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	6	6	5	-	-	5	2020

- **توضيحات منهجية**

عدد مخالفات قواعد حركة النقل البحري من طرف السفن ذات الحمولة الاجمالية التي تفوق 300 طن على اختلاف أنواعها (سفن التجارة والصيد والترفيه) بمضيق جبل طارق طبقا لمقتضيات قرار المنظمة البحرية الدولية.

- **مصادر المعطيات**

- مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تطور المؤشر يظل رهينا بحدوث مخالفات قواعد حركة السفن التجارية وكذا السفن ذات الحمولة الاجمالية التي تفوق أكثر من 300 طن مما يحول دون إمكانية التنبؤ بتوقعاته في المستقبل.

- **تعليق**

تحسين خدمات المركز يظل رهينا بجاهزية المعدات والآليات المستعملة في عمليات المراقبة وكذا بتوسيع مناطق تغطيته.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "دعم الاستراتيجيات القطاعية" إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية المنجزة من طرف المؤسسات والشركات العمومية التابعة للوزارة، حيث يتم تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الاستثمار والتسيير للوزارة يتم تحويلها لفائدة هذه المؤسسات كإعانات للتجهيز أو كزيادة في رأس المال. ويتعلق الأمر ب :

- العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية؛
- العقود المتعلقة ببناء المركب المينائي الناظور غرب المتوسط؛
- العقود الموقعة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية؛

ومن جهة أخرى، وفي إطار وضع نموذج إقتصادي جديد للمؤسسات العمومية، تم التوقيع على بروتوكول اتفاق مع المكتب الوطني للسكك الحديدية ستتولى فيه الدولة التمويل و الإشراف على مشاريع التوسعة للشبكة الوطنية للسكك الحديدية فيما يعهد لهذا المكتب مهام الإشراف المنتدب على هذه المشاريع ويهم ذالك برسم سنة 2020 المشاريع الربط السككي لكل من ميناء الناظور غرب المتوسط و ميناء آسفي.

وسيسري نفس النموذج على مشاريع تطوير الطرق السيارة و بناء المحطات اللوجيستيكية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم إعادة صياغة هذا البرنامج ليتماشى مع التغيرات التي شهدتها ميكانيزمات الإستثمار العمومي و كذلك تلك الخاصة بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك بعد إنشاء كل من الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

- مدير الإستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل.

3. المتدخلين في القيادة

- المكتب الوطني للسكك الحديدية؛

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- الشركة الوطنية للطرق السيارة؛
- مديرية الطرق؛
- الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية؛
- شركة الناضور غرب المتوسط؛
- مديرية الموانئ والملك العمومي البحري.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "القيادة والتوجيه" إلى تجميع وتنشيط جميع مهمات الدعم لمختلف برامج الوزارة وضمان حكامة التنمية المستدامة القادرة على بناء وتنزيل السياسات الوطنية الطموحة المتعلقة بالتجهيز والنقل واللوجستيك. كما أنه يوفر الدعم الجيد للموظفين بما يتماشى مع مهامهم في إطار الاستخدام الفعال والتشاركي للموارد.

كما تهدف استراتيجية البرنامج إلى التأسيس للحكامة الجيدة داخل الوزارة وترشيد تدخلاتها، وذلك بالبحث عن تحسين الكفاءة فيما يتعلق بالتدبير الداخلي واستخدام الموارد التي تتوفر عليها الوزارة ومواكبة تنفيذ برامجها. وهكذا، ينعكس تفعيل تلك الاستراتيجية على أرض الواقع عبر الإجراءات التالية:

- الاستراتيجية:
  - الحرص على انسجام استراتيجية الوزارة مع البرنامج الحكومي؛
  - تعبأة القيادات بالوزارة وذلك عبر مواصلة اعتماد المقاربة التدبيرية للتطور؛
  - إنجاز دراسات ذات طابع استراتيجي في مجالات تدخل الوزارة.
- الموارد البشرية:
  - وضع سياسة لتدبير الموارد البشرية قائمة على الملائمة الكمية والكيفية للشغل؛
  - تطوير آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية؛
  - إنجاز برامج تكوين ودورات تدريبية لفائدة موظفي الوزارة؛
  - دعم الأعمال الاجتماعية للوزارة.
- أنظمة المعلوميات:
  - تطوير أنظمة المعلوميات للاستجابة لحاجيات المعبر عنها؛
  - ضمان استمرارية وجودة خدمات أنظمة المعلوميات الوزارة.
- الشؤون القانونية والتنظيمية:
  - التدبير بكيفية فعالة للمنازعات التي تكون الوزارة طرفا فيها؛
  - الحفاظ على حقوق الشركاء.

- الشؤون التقنية والعلاقات مع المهنة:

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

- تطوير الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية؛
- إعادة هيكلة أنظمة تكييف وتصنيف مقاولات ومختبرات الأشغال العمومية ومكاتب الدراسات؛
- تحيين نظام مراجعة أثمان صفقات الأشغال؛
- تأهيل المواصفات والتنظيمات التقنية ذات الصلة بقطاع الأشغال العمومية؛
- إحداث أقطاب صناعية متكاملة من أجل تثمين مواد البناء والأشغال العمومية؛
- إصلاح نظام تدبير استغلال المقالع؛
- تحسين نظام الوقاية وتدبير الأزمات.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

في إطار هذا البرنامج تم تحديد مؤشر يقيس درجة المساواة في توزيع الإعتمادات المخصصة للتكوين بين الرجال والنساء في الوزارة بغية تقييم الجهود المبدولة لإرساء مقاربة النوع في مجال التكوين المستمر.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الإستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية؛
- مديرية الشؤون التقنية والعلاقة مع المهنة؛
- مديرية التجهيزات العامة؛
- مديرية أنظمة المعلوميات.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.420: تعزيز المهارات بطريقة عادلة

المؤشر 1.1.420 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

	الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	%	54	60	66	73	81	100	2025
نسبة النساء المستفيدات من التكوين	%	59	60	66	73	81	100	2025
نسبة الرجال المستفيدين من التكوين	%	53	60	70	75	80	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق المؤشر العام بمعدل المستفيدين (نساء و رجال) من التكوين في سنة معنية. يحتسب هذا المؤشر كحاصل العلاقة التالية:

عدد المستفيدين(نساء و رجال) من التكوين في سنة معنية*100

مجموع الموظفين

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الموارد البشرية.

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie et des Finances * Direction du Budget DB3/DSI

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يروم هذا المؤشر قياس درجة المساواة في توزيع الإعتمادات المخصصة للتكوين بين الرجال والنساء في الوزارة. مع العلم أنه لا يشير إلى الجهد الفعلي للتكوين لأن مخطط التكوين المستمر للوزارة يتكون أساسا من دورات تكوينية طويلة الأمد.

- **تعليق**

إدراكا منها لأهمية التكوين المستمر في تعزيز وتحديث مهارات الموظفين، تقوم الوزارة بتطوير خططها التكوينية لتتماشى مع الاحتياجات الحقيقية لتطوير المهارات وبالتالي دعم تنفيذ إستراتيجية قطاع التكوين المهني.

الهدف 2.420: الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال الأنظمة المعلوماتية

المؤشر 1.2.420 : نسبة تقدم وضع المخطط المديري للمعلوميات

الوحدة	انجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	52	71	85	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يحتسب مؤشر نسبة تقدم وضع المخطط المديري للمعلوميات كحاصل العلاقة التالية:

$$\frac{\text{عدد العمليات المنجزة منذ الشروع في تنفيذ المخطط}}{\text{عدد العمليات المبرمجة في المخطط}} * 100$$

- **مصادر المعطيات**

- مديرية أنظمة المعلومات.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

رغم الأهمية التي يكتسيها هذا المؤشر في تتبع إنجاز المخطط المديري للمعلوميات والذي يتم وضعه على أساس الحاجيات المعبر عنها من طرف كافة المصالح التابعة للوزارة، إلا أنه لا يعكس المجهودات المبذولة في إطار إنجاز العمليات الاعتيادية التي تقوم بها مديرية أنظمة المعلوميات وكذا عمليات الاستغلال.

- **تعليق**

يتوقع في إطار المخطط المديري للمعلوميات إنجاز 89 مشروع، منها 54 مشروع لتطوير أنظمة معلوماتية و35 لإنجاز البنيات التحتية والشبكات المعلوماتية.

الهدف 3.420: تنفيذ الأحكام

المؤشر 3.420.1 : نسبة تنفيذ الأحكام القضائية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	80	90	100	-	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يتم توجيه جميع الإستدعاءات المتعلقة بقضايا المنازعات التي تكون الوزارة طرفا فيها إما مدعية أو مدعى عليها إلى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء عن طريق مكتب الضبط المركزي مقابل وصل بالإستلام (شهادة التسليم).

يجب على المصالح المختصة بالمنازعات بهذه الوزارة تقديم عناصر الجواب إما مباشرة أو عن طريق محامي ينتدب لهذا الغرض أو عن طريق الوكالة القضائية للمملكة داخل الآجال القانونية أو تلك التي تحددها المحاكم في الإستدعاءات والتوجيهات الصادرة عنها.

يبدأ سريان أجال تقديم الجواب ابتداء من تاريخ التوصل بالإستدعاء أو التوجيه تحت طائلة ترتيب الآثار القانونية عند فوات الآجل المضروب.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

إن تنفيذ هذه الأحكام يتم سنويا في حدود الإعتمادات المالية المرصودة للوزارة في هذا المجال.

- **مصادر المعطيات**

  - قسم المنازعات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن مديرية الشؤون الادارية والقانونية صاحبة الاختصاص الأصيل في تتبع قضايا المنازعات، وبذلك فهي تكون مضطرة لطلب عناصر الجواب من مصالحها الخارجية المعنية بالنزاع. ويعتبر تأخر هذه المصالح في موافاة مديرية الشؤون الادارية والقانونية بعناصر الجواب أهم عائق يؤثر سلبا على احترام الآجالات المحددة من طرف المحاكم وهو ما يمثل أهم إكراه أمام هذا المؤشر.

- **تعليق**

تولي الوزارة اهتماما خاصا لتنفيذ الأحكام، وقد بذلت جهودا كبيرة في تنفيذ الأحكام التي صدرت في حقها وذلك في جدول زمني متضافر ودقيق.

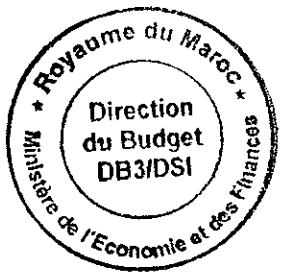

الجزء الثالث

محددات النفقات

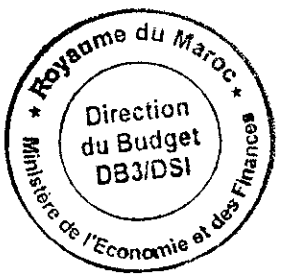

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 17 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	2 013	400	2 413	38,94
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	1 475	672	2 147	34,65
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 076	560	1 636	26,4
المجموع	4 564	1 632	6 196	100

- جدول 18 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	990	662	1 652	26,66
المصالح اللاممركزة	3 571	973	4 544	73,34
المجموع	4 561	1 635	6 196	100

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- جدول 19 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعباء			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	321	132	453	7,31
جهة الشرق	370	161	531	8,57
جهة فاس - مكناس	471	194	665	10,73
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	1 328	762	2 090	33,73
جهة بني ملال - خنيفرة	330	83	413	6,67
جهة الدار البيضاء- سطات	293	114	407	6,57
جهة مراكش - آسفي	292	81	373	6,02
جهة درعة - تافيلالت	256	92	348	5,62
جهة سوس - ماسة	185	35	220	3,55
جهة كلميم - واد نون	345	51	396	6,39
جهة العيون -الساقية الحمراء	128	72	200	3,23
جهة الداخلة - واد الذهب	89	11	100	1,61
المجموع	4 408	1 788	6 196	100

■ تعليق

بلغ عدد الموارد البشرية بهذه الوزارة 6.196 موظفة وموظف برسم سنة 2019، 27% منهم تابعون للمصالح المركزية و 73% تابعون للمصالح الترابية للوزارة.

وتمثل شريحة الأطر نسبة 39% من العدد الإجمالي للموظفين التابعين للوزارة، مقابل 35% للأطر المتوسطة و 26% بالنسبة لأعوان التنفيذ.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

كما هو مبين بالجدول التالي، فإن هرم السن لموظفي الوزارة يبين أن اكثر من 53 بالمئة من الموظفين يبلغون أكثر من 50 عاما:

الشريحة العمرية	رجال	النسبة	نساء	النسبة	المجموع	النسبة
+60	398	9%	49	3%	447	7%
]55-60]	1 254	28%	403	25%	1 736	27%
]50-55]	839	18%	349	20%	1 108	19%
]45-50]	728	16%	259	15%	987	16%
]40-45]	339	7%	128	9%	487	8%
]35-40]	197	4%	84	5%	261	4%
]30-35]	340	7%	113	8%	473	7%
]25-30]	379	8%	168	11%	528	9%
]20-25]	90	2%	79	5%	169	3%
Total	**4564**	**100%**	**1 632**	**100%**	**6 196**	**100%**

فيما يتعلق بتوزيع الموظفين حسب النوع، ف 27% منهم من الإناث حيث إرتفاع هذا المؤشربأربعة درجات في الفترة الممتدة بين 2014 و2018، من 23% سنة 2014 إلى 27% سنة 2018.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 20 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	679 384 943	6196
المناصب المحذوفة	16 331 205	281
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	10 596 302	600
عمليات الإدماج	12 000 000	15
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	6 186 000	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	17 032 285	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	708 868 325	6530
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	708 868 325	

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 408 : برنامج الطرق

محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : توسيع وتهيئة الشبكة الطرقية**

تمثل الشبكة المصنفة ثلث الشبكة الوطنية المعبدة وتدعم حوالي 80٪ من حركة المرور (دون احتساب الطرق السيارة). وفي إطار تنفيذ البرنامج الخاص بتطوير الشبكة الطرقية الذي يهدف إلى الرفع من التأهيل الترابي وربط المناطق الحيوية بشبكة الطرق السيارة والسريعة، تجدر الإشارة إلى أن الشطر الأول من هذا البرنامج (2017-2021) يستهدف إنجاز خطا إجماليا يبلغ 3500 كيلومتر (بمعدل 700 كيلومتر في السنة) وتحسين مستوى الخدمة في 100 منشئة فنية مما سيتطلب ميزانية تبلغ حوالي 8.750 مليون درهم على مدى 5 سنوات (750 مليون درهم سنويا) للمقاطع الطرقية ومليار درهم للمنشآت الفنية (200 مليون درهم سنويا). كما يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق الميزانية العامة وصندوق الخاص بالطرق والجهات المانحة.

كما يعتبر برنامج الطرق السريعة من أهم المشاريع المهيكلة وذو قيمة اقتصادية واجتماعية عالية، حيت يهدف الى إنشاء بنية تحتية تربط بين شبكة الطرق السيارة وبقية شبكة الطرق ويساهم بشكل فعال في مواكبة التنمية الاقتصادية للجهات.

ويوجد في طور الإنجاز حاليا كل من الطرق السريعة التالية: تزنيت-العيون، تازة-الحسيمة وقد خصص قانون المالية 2020 ما مجموعه 400 مليون درهم من الميزانية العامة لهذا البرنامج.

- **مشروع 2 : صيانة وحفظ الرصيد الطرقي**

تساهم عمليات صيانة الطرق بشكل كبير في الحفاظ على الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 200 مليار درهم. وتتزايد متطلبات الصيانة بدرجة كبيرة بفعل التأثر بعوامل التغيرات المناخية وشيخوخة الرصيد الطرقي؛ زيادة على تدهور الشبكة المتأثرة بالزيادة في حجم حركة المرور خاصة بفعل مركبات البضائع الثقيلة.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB1/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

وقد تم تخصيص ما مجموعه 650 مليون درهم للصيانة وحفظ هذا الرصيد برسم قانون المالية 2020، وتخص هذه العمليات تقوية وتكسية وتوسيع القارعة وكذالك إصلاح وترميم أو إعادة بناء المنشأت الفنية.

- **مشروع 3 : برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي**

عرف مؤشر الولوجية وفك العزلة عن المناطق القروية تحسنا ملحوظا بفضل البرنامجين الوطنيين للطرق القروية، حيت ارتفعت نسبته من 34% سنة 1994 الى 79% سنة 2017.

وفي إطار خطاب العرش 2015، أعطى جلالة الملك حفظه الله دفعة جديدة للتنمية المجالية والاجتماعية من خلال برنامج تقليص التفاوتات المجالية والاجتماعية الذي يهدف بالأساس للحد من التفاوتات الإجتماعية والإقتصادية بين الشرائح الإجتماعية وبين الأقاليم من حيث البنية التحتية الأساسية والمرافق الإجتماعية.

وفيما يتعلق بالشق الخاص بالطرق من هذا البرنامج سيتم إنجاز ما مجموعه 22.787 كم من الطرق الجهوية والقروية بكلفة تقدر ب 28 مليار درهم كما سيتم صيانة وحفظ 9.600 كم من الطرق القروية المصنفة بتكلفة تقدر ب 8 مليار درهم.

وتبلغ المساهمة المالية للوزارة في إطار هذا البرنامج 8 مليارات درهم، سيتم دفعها إلى صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من عائدات الصندوق الخاص بالطرق.

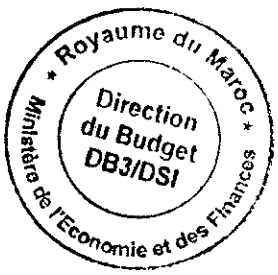

برنامج 409 : برنامج الموانئ والملك العمومي البحري

ج- تحقيقات نفقات الاستثمار أو نفقات المحلات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : ميناء الداخلة**

قامت الوزارة خلال السنة الجارية بمواصلة إنجاز الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بأشغال بناء ميناء الداخلة الأطلسي والذي يهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة في جميع المجالات المنتجة وتثمين الموارد السمكية من خلال توفير البنيات التحتية المينائية المناسبة وكذا المساهمة في تشجيع خلق أسطول للصيد البحري عصري.

كما بلغت اعتمادات قانون المالية لسنة 2020 الممنوحة لبناء ميناء الداخلة الأطلسي 200 مليون درهم من الميزانية العامة. ويتعلق هذا المشروع، الذي تقدر تكلفته الإجمالية ب 10.200 مليون درهم، ببناء منشئات الحماية ورصيف تجاري ورصيف لصيد ورصيف بترولي وحوض لبناء السفن.

- **مشروع 2 : توسيع ميناء الجبهة**

وفيما يخص مشروع توسيع ميناء الجبهة فقد خصصت له الوزارة برسم مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2020، 50 مليون درهم كاعتمادات للأداء.

- **مشروع 3 : الاستغلال والسلامة المينائية**

تبلغ تكاليف الإستغلال المينائي لسنة المالية 2020 ما مجموعه 100 مليون درهم من الميزانية العامة. وتتعلق هذه النفقات بعمليات السلامة المينائية ودراسات الجرف والجيوتقنية، واقتناء المعدات والآلات المينائية.

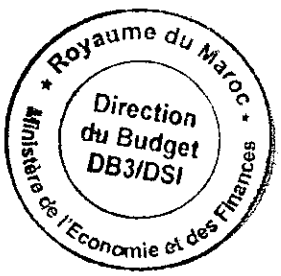

برنامج 411 : برنامج النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية

ب- مشاريع نفقات الاستثمار (برنامج الصفات والنفقات المحتملة)

- **مشروع 1 : إعانات و تحويلات**

في إطار مواكبة إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية خصصت الوزارة مامجموعه 500 مليون درهم كإعانات إستثمار لأهذه الوكالة للتمكينها من تحمل إلتزامات النقولة من مرفقي الدولة المسيرين بطريقة مستقلة "مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية و المركز الوطني لإجراء الإختبارات والتصديق.

- **مشروع 2 : رخص السياقة والبطائق الرمادية الإلكترونية**

وصل عدد المترشحين لاجتياز امتحان رخص السياقة أو تمديدها (عدد الملفات الموضوعة بمراكز التسجيل) إلى 312700 مرشحا مقابل 345000 خلال نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا نقصانا يقدر ب 9,36في المائة ، نجح منهم 265100، بينما وصلت نسبة النجاح في الامتحان النظري 70,76في المائة والامتحان التطبيقي 83,73 في المائة.

أما الطلبات المتعلقة بعمليات التبديل أو طلب نظير رخصة السياقة فقد عرفت تسجيل 102000 عملية خلال هذه سنة مقابل 113100 عملية خلال نفس الفترة من السنة الفارطة أي بنقصان يقدر ب 9,81 في المائة.

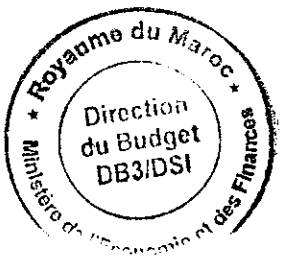

برنامج 412 : برنامج الملاحة التجارية

◄ حاجيات وأداءات الإسقاط أو الإحداث والإلغاء المحتملة

- **مشروع 1 : مراقبة وسلامة الملاحة البحرية**

في إطار مهامها الخاصة بالمراقبة وسلامة الملاحة البحرية، أنشأت الوزارة مركزا للمراقبة وتتبع الملاحة البحرية لمضيق جبل طارق من أجل إطلاق وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ في البحر لمنطقة شمال غرب إفريقيا بأكملها وفقا لأحكام الإنقاذ العالمية للمنظمة البحرية الدولية بالقارة الأفريقية، بالإضافة إلى شبكة وطنية مؤلفة من 14 محطة على طول الساحل المغربي للتعرف التلقائي للسفن، مجهزة بقاعدة بيانات لتتبع السفن التي تحمل بضائع خطرة.

وقد خصص قانون المالية لسنة 2020 مبلغ 20 مليون درهم لتمويل هذه الأنشطة.

- **مشروع 2 : إعانة في إطار التكوين البحري**

يعد المعهد العالي للدراسات البحرية المؤسسة الحكومية الوحيدة لتدريب ضباط البحرية التجارية في المغرب. وسيتم تحويل مبلغ 16 مليون من الميزانية العامة للوزارة للمعهد لدعم أنشطته برسم السنة المالية 2020.

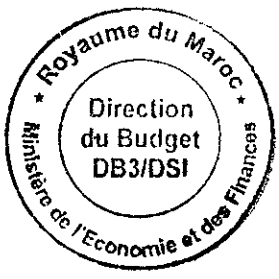

برنامج 413 : برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية

2- محددات نفقات الاستثمار أو نفقات الممتلكات والنفقات المحتملة

- **مشروع 1 : الربط السككي لميناء آسفي**

خصص مشروع قانون المالية لعام 2020 مامجموعه 50 مليون درهم لمشروع ربط ميناء آسفي بشبكة السكك الحديدية الوطنية.

- **مشروع 2 : الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط**

بموجب قانون المالية لعام 2020، تم رصد 300 مليون درهم لمشروع الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط.

- **مشروع 3 : الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط**

خصص لمشروع إنجاز الربط بشبكة الطريق السيارة لميناء غرب المتوسط ما مجموعه 600 مليون درهم برسم سنة 2020.

- **مشروع 4 : دفع في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية**

بغية إعطاء دفعة جديدة للدينامية التي يعرفها قطاع اللوجستيك، قامت الوزارة بمجهودات كبيرة لتعزيز تنمية القطاع، سواء من حيث رفع مستوى الإطار القانوني المنظم للأنشطة اللوجستيكية وكذلك تطوير المناطق اللوجستيكية بمختلف المناطق المغربية.

وفي هذا الصدد، خصص ما مجموعه 160 مليون درهم برسم السنة المالية 2020 لدعم الوكالة في تنفيذ الإجراءات والمشاريع اللوجستيكية وإنشاء إطار ملائم لديناميكية سوقية متماسكة، لا سيما عن طريق تشجيع تطوير العقارات اللوجستيكية التي تلبي احتياجات فاعلي القطاع، ووضع إطار تنظيمي فعال وتسجيع التكوين في مجال الخدمات اللوجستيكية.

- **مشروع 5 : دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية**

بموجب قانون المالية لعام 2020، تم رصد ما مجموعه 426 مليون درهم كتحويلات للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSI

- **مشروع 6 : دفع في إطار الميناء الجديد الناظور غرب متوسط**

قرر المغرب إنشاء منطقة لوجستيكية صناعية وموانئية متكاملة على شاطئ البحر المتوسط من الشرق، أطلق عليها اسم "الناظور غرب المتوسط" والتي ستسمح بجذب جزء من الأنشطة البحرية الدولية.

الشق الموانئي لهذا المشروع، الذي بدأت الأشغال به سنة 2016، يتكون من ميناء بالمياه العميقة ذو قدرة استيعابية كبيرة، قطب طاقي خاص لمعالجة وتكييف وتخزين الهيدروكربونات والمنتجات البترولية المشتقة والفحم.

وقد رصد مبلغ قدره 320 مليون درهم لهذا المشروع برسم السنة المالية ل 2020.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

برنامج 420 : برنامج القيادة والتوجيه

ب- محددات نفقات الاستثمار او نفقات المعدات والنفقات المحتملة

- **مشروع 1 : أنظمة المعلومات**

في إطار تطوير أنظمة المعلوماتية للوزارة، سيتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات، وهي:

- تنفيذ المخطط المديري للمعلوميات؛
- تطوير وإدخال تكنولوجيات جديدة؛
- اقتناء معدات معلوماتية (أجهزة الكمبيوتر، طابعات، الفاكس...)؛
- اقتناء تراخيص البرامج المعلوماتية.

وقد خصص غلاف مالي قدره 10 مليون درهم لهذه العمليات برسم سنة 2020.

- **مشروع 2 : بنايات إدارية**

خصص برسم ميزانية 2020 ما قدره 72 مليون درهم لبناء وصيانة البنايات الإدارية للوزارة.

- **مشروع 3 : إعانات**

تتولى المدرسة الحسنية للأشغال العمومية (L'Ecole Hassania des Travaux Publics EHTP) تلقين تعليم عال علمي وتقني في التخصصات التالية:

- الهندسة المدنية؛
- الهندسة الكهربائية؛
- هندسة المياه والبيئة والمدينة؛
- هندسة الإعلاميات؛
- علوم الإعلام الجغرافي؛
- تدبير واستغلال أنظمة النقل؛
- الأرصاد الجوية.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances

وسيتم تحويل مبلغ 53 مليون درهم من الميزانية العامة للوزارة للمدرسة لدعم مهامها برسم السنة المالية 2020.

- **مشروع 4 : دعم المهام**

تتعرض مصالح الوزارة لحجم كبير من المشاكل والاكراهات والضغوطات اليومية المتعلقة بتسديد مستحقات نزع الملكية التي أنجزت عليها مشاريع الطرق السيارة والطرق السريعة وتنفيذ الأحكام القضائية الناجمة عنها، فضلا عن العدد الكبير من الشكايات التي ترد عليها من المواطنين أو من ذوي الحقوق، حيث تتوصل هذه المصالح من جميع محاكم المملكة باعذارات لتنفيذ الأحكام القضائية يترتب عنها في الغالب تحرير محاضر بالامتناع عن التنفيذ، مما يفسح المجال لتنفيذها مباشرة عن طريق المسطرة الجزرية.

وقد تمت برمجة مبلغ 350 مليون درهم كاعتمادات مخصصة للمتأخرات الأحكام القضائية الصادرة ضد الوزارة برسم مزانية 2020.

Royaume du Maroc
Direction du Budget DB3/DSI
Ministère de l'Economie et des Finances